

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

بيروت
الشرق الأوسط

الشمال السوري:
الناشطون والمدنيون بين الواقع والاحتياجات
بلال الخربوطلي



إدلب 2018 - تيم السيوفي "سلامات من إدلب"

"إن الحرب إذا ما احتدمت في بقعة جغرافية ما، فإنها تلقي بظلالها بعيداً على مفاصل شتى في حياة الإنسان. وهذا يظهر بطبيعة الحال في التغييرات التي تطرأ على حياة المدنيين، خصوصاً في ظل حربٍ دموية ليس فيها أي اعتبار لأدنى معايير الإنسانية، وحيث لا إرادة دولية جدية تسعى لاحتوائها والحد من الخسائر البشرية التي تتركها".

فهرس المحتويات

أولاً: الإطار النظري للدراسة

- الإشكالية المطروحة، أهميتها وهدفها
- النطاق الجغرافي والزمني للدراسة
- المنهج المتبع
- مجتمع الدراسة

ثانياً: مقدمة

ثالثاً: الواقع الميداني

- الإدارة المدنية والفصائل العسكرية
- الخدمات والمعيشة المهجرون

رابعاً: المخيمات والنازحون

- الصحة
- التعليم

خامساً: الناشطون

- الواقع والتحديات
- الطموح والاحتياجات

سادساً: إستنتاجات

أولاً: الإطار النظري للدراسة

الإشكالية المطروحة، أهميتها وهدفها

منذ سبع سنواتٍ والحرب في سوريا لا تزال مستعرةً، متخذةً خطأً بيانياً متصاعداً في وتيرة العنف والمأساة، مخلّفةً وراءها معاناةً من جميع الأشكال والاتجاهات: الآلاف من القتلى المدنيين، أعدادٌ كبيرة من المعتقلين والمغيبين، الملايين من اللاجئين، ومئات الآلاف من المهجّرين قسراً والنازحين داخلياً. ومن مبدأ أن الإنسان محور اهتمام الأمم والجهات المعنية بحقوق البشر، وهو نقطة ارتكاز تبدأ عندها أي اعتبارات وتنتهي عندها أي تجاوزات، كان لا بد لنا في هذه الدراسة من التركيز بشكلٍ أساسي على واقع المهجّرين قسراً في الشمال السوري، خصوصاً المدنيين والناشطين.

تكمن أهمية هذا الهدف في التوصل إلى توصيفٍ وتشخيصٍ منطقيين وواقعيين لوضع هؤلاء المدنيين والناشطين في الشمال السوري، عسى أن تتمكن الجهات المهتمة والمعنية من فهم واقعهم ومتطلباتهم بشكلٍ أكثر وضوحاً، وبالتالي من تحقيق خرق ما يساهم في دراسة المتطلبات المعنوية والمادية لهذه الفئة بوصفها الأكثر أهميةً من حيث الارتكاز عليها كحجر أساس يساهم في بناء سوريا المستقبل ضمن إطار العدالة والحرية، ونظراً للأهمية الملموسة المعطاة لهذه الفئة على الساحة الدولية من حيث واقعها والجغرافيا التي تعيش ضمنها.

النطاق الجغرافي والزمني للدراسة

تم تحديد محافظة ادلب وريفها ومناطق ريف حماه وريف اللاذقية التي تقع تحت سيطرة المعارضة السورية ومجموعات أخرى، مجالاً مكانياً للدراسة كونها المنطقة التي كانت وجهة قوافل المهجّرين قسراً وملادهم الأساسيين، وذلك في الفترة التي تلت بداية الثورة السورية وحتى أواخر نيسان 2019. (رسم بياني (1))

المنهج المتبع

اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي والاستطلاعي، والغرض منه بلورة الإشكالية التي تطرحها الدراسة وأهميتها بشكلٍ أكثر وضوحاً. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، كان لا بد لنا من تبني منهج الدراسة المسحية وذلك عبر إجراء الاستبيانات والمقابلات الميدانية المباشرة والاستماع إلى القصص والآراء الشخصية، بالإضافة إلى الاعتماد على تقارير ودراسات سابقة لمنظمات ومؤسسات فاعلة محلياً ودولياً كمصادر تدعم الغرض والمحتوى.

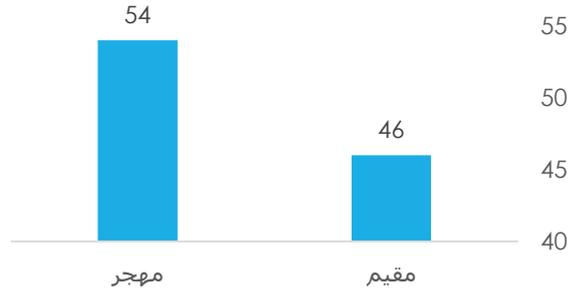
تجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء المسح والمقابلات عبر أخذ عينات عشوائية من الفئات المستهدفة مع مراعاة توزّعها الجندري والجغرافي، معتمدين التسلسل المنطقي في الأسئلة المطروحة. وقد تم إجراء الاستبيانات والمقابلات والمسح في الفترة الممتدة بين 15 آب 2019 و 15 نيسان 2019 .

مجتمع الدراسة:

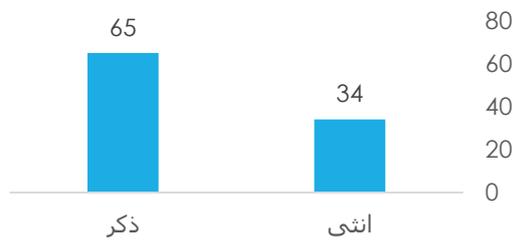
استهدفت الدراسة بشكلٍ أساسي فئتي المدنيين والناشطين المهجرين مع مراعاة كونهم يتأصلون ويقومون في مناطق مختلفة، حيث تم إجراء حوالي 250 مقابلة مع مدنيين مقيمين في المخيمات أو في القرى والمدن ومع ناشطين يعملون في مجالات ونشاطات شتى.

تبيّن الرسوم البيانية (1,2,3,4) توزّع نسبة الأشخاص المستهدفين في المقابلات وعملية الاستبيان و بحسب الإقامة (مقيم أم مهجر) والجنس، وذلك لكلٍ من الفئتين أي المدنيين والناشطين.

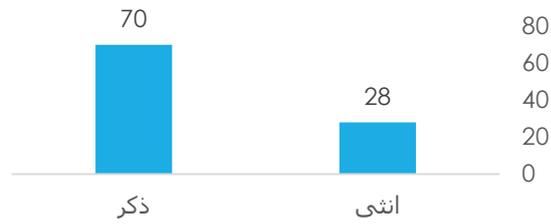
التوزع حسب الإقامة الأصلية (المدنيون)
رسم بياني 1



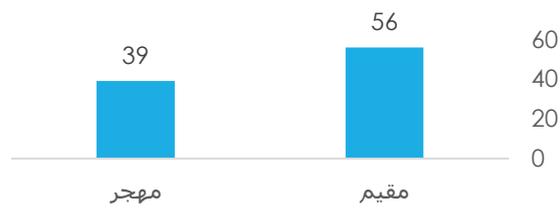
التوزع حسب الجنس (المدنيون)
رسم بياني 2



التوزع حسب الجنس (الناشطون)
رسم بياني 4



التوزع حسب الإقامة الأصلية (الناشطون)
رسم بياني 3



ثانياً: مقدمة

تقع محافظة ادلب في الشمال الغربي لسوريا، وتحاذي جزءاً من الحدود السورية التركية⁽¹⁾. شاركت المحافظة بالثورة السورية منذ أيامها الأولى لتخرج عن سيطرة النظام السوري في آذار/مارس 2015 بعد أن سيطرت الفصائل العسكرية المنضوية تحت مسمى "جيش الفتح" حينها على مدينة ادلب ومنطقة جسر الشغور في 28 آذار 2015 وانتقلت تبعاً للسيطرة على القرى والحواجز المحيطة الواقعة تحت سيطرة النظام السوري، انتهاءً بسيطرتها الكلية على مدينة جسر الشغور في نيسان/أبريل من عام 2015. وكانت أهم الفصائل المكوّنة لـ"جيش الفتح" حينها "أحرار الشام"، "فيلق الشام" و"جبهة النصرة"⁽²⁾.

تبرز أهمية المحافظة كونها شكّلت الملاذ الأساسي في عمليات تهجير قسري وممنهج إليها من معظم المناطق السورية الثائرة، منذ تهجير مدينة حمص القديمة في أيار عام 2014، ثم تهجير حلب الشرقية في كانون الأول عام 2016، ثم تهجير معظم المناطق الثائرة في ريف دمشق وريف حمص الشمالي ومحافظة درعا خلال عام 2018⁽³⁾، لكنها اليوم باتت هي أيضاً أمام خطر تهجير جديد بفعل الحملة التي يشنّها عليها النظام السوري بدعم روسي، إلى تعرضها لعمليات قصف مستمرة، بالإضافة لتفجيرات انتحارية بين الحين والآخر.

وقد شملت عمليات التهجير التي حصلت منذ مطلع الثورة، مدنيين وناشطين وعسكريين، الأمر الذي دفع بالواقع الديمغرافي الجديد في المحافظة نحو التعقيد، وإضعافاً عتياً كبيراً على عاتق المنظمات والمؤسسات الإنسانية الإغاثية منها والاجتماعية، خصوصاً في ظلّ حاجة عددٍ كبير من المدنيين إلى احتواء ورعاية ودعم بعد أن تمّ تهجيرهم من مناطقهم التي شهدت عمليات عسكرية كبيرة وخسائر فادحة في الأرواح البشرية، بالإضافة إلى الحصار الذي عانتها بعض تلك المناطق كالغوطة الشرقية والمعضمية وداريا وغيرها، وذلك على مدار سبع سنوات بهدف تهجير أهلها الذين رفضوا البقاء في مناطقهم التي سيطر عليها النظام السوري وحلفاؤه.

بدورها، نالت فئةٌ أخرى نصيبها من هذا التهجير وتحملت أعباءً كبيرة من التضحية، وهي فئة الناشطين المدنيين الذين عملوا بمجالات عديدة في مناطقهم قبل أن يتم إلحاقهم قسراً بقوافل التهجير تلك. فبالإضافة إلى الواقع الإنساني السيء الذي عاشوه في مناطقهم، تتجلى معاناة هؤلاء في الملاحظات الأمنية الكبيرة التي يشنّها ضدهم نظام الأسد متمثلاً بأفرعه الأمنية والمخابراتية. تولي هذه الأخيرة اهتماماً كبيراً وبشكلٍ رئيسي لملاحقة واعتقال وتعذيب وقتل نشطاء الرأي والإنسانية الذين كان لهم الدور الرئيس والأساسي في إيصال الصورة وتوجيه الرأي العام العالمي إلى انتهاكات النظام السوري بحق المدنيين. وقد كان لناشطين آخرين دورٌ فاعل في المجالات الإنسانية كالإغاثة والتنمية والتعليم وغيرها ضمن المناطق نفسها التي كان يلجأ نظام الأسد فيها بشكلٍ دائم إلى سياسة القصف والحصار الممنهج وتفريغها من أدنى متطلبات الحياة لدفع أهلها إلى الانهيار الذاتي والمعنوي والجسدي والتسليم له⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن عمليات التهجير القسري جرت بشكلٍ مباشر تحت إشراف مركز المصالحة الروسي بقيادة ضباط روس وآخرين في جيش النظام، وغالباً ما كان يُطرح على الأهالي والعسكريين والناشطين الاختيار بين ما يسمونه بـ"المصالحة" أو

التهجير باتجاه الشمال السوري⁽⁷⁾. وقد وجد عددٌ من المدنيين بمختلف مجالاتهم في خيار التهجير صعوبةً وحالةً من الانتقال نحو عالمٍ مجهول، فعانى معظمهم من حيرةٍ في الاختيار. أما الذين اختاروا البقاء، فكان ذلك برأيهم الخيار الأقل ضرراً وليس الأفضل، بيد أنه تبين أن الوعود الروسية للمدنيين بعدم الملاحقة الأمنية هي مجرد ادعاءات حيث لا تزال عمليات الاعتقال بحقهم مستمرة حتى اليوم، وقد طالت عدداً من المدنيين و النشطاء الذين عملوا في مجالات إنسانية كالإغاثة والطب والتعليم، بالإضافة إلى من عملوا في مجال الحكومة والإدارة المحلية. كما لا تزال فروع المخابرات التابعة للنظام تضيق بشكلٍ كبير على الأهالي في ما يخص الإجراءات الأمنية وحرية التنقل بين المدن والبلدات.

وفي هذا الإطار، أجرينا اتصالاتٍ عدّة مع بعض الشخصيات التي بقيت في الغوطة الشرقية، آخذين بعين الاعتبار أساليب الأمان حفاظاً على سلامتهم. وقد أبدى معظم من تمّ التواصل معهم امتعاضاً كبيراً من الظروف التي يعيشونها في مناطقهم بعد أن سيطر عليها نظام الأسد؛ يقول رامي، أحد الشبان الذين بقوا في الغوطة الشرقية بعد سيطرة الأسد عليها: "يكاد لا يمرّ يومٌ من دون أن نشهد حالات اعتقال، في حين تتواجد الدوريات الأمنية التابعة لفروع النظام بشكلٍ شبه دائم في الأحياء. كما أنّ حواجز التفتيش ما زالت تبتكر أساليب استغزائية بحق المدنيين حيث قال لنا أحد الضباط "إنّو بيئة الإرهابيين وانّو كنتوا حاضنينهم ولولا تعليمات القيادة ورحابة صدرها بدكن كلكن إبادة"⁽⁸⁾.

أما نائر - الناشط الإعلامي- ابن مدين الرسن والذي لم يختر الخروج باتجاه الشمال السوري، فيقول: "لم أكن امتلك الخيار في البقاء أو الخروج، فظروفي لا تسمح لي حتى بالتفكير بذلك فبقيتُ مرغماً... في البداية عندما دخل جنود الجيش وعناصر الفروع المخابراتية، أخذوا يتجولون في الحارات والشوارع مزهوين، اعتقلوني مرتين حتى الآن، ولم يتم

التحقيق معي بأي شيء. أتذكر شيئاً وحيداً كان الضابط يرده عليّ مسامعي في كل مرة: "مفكرين رح ترجعوا تعيشوا بيناتنا مثل قبل 2011... والله لنذلكن ونشهيكم الموت وما تلاقوه"⁽¹¹⁾.

من جهتها، تقول لينة المنتمية إلى منطقة الحجر الأسود بريف دمشق: "لقد مررنا بسنواتٍ صعبةٍ ومريرةٍ على مدار خمس سنوات من حصار وقصف وحرب وفقير، كنا ننتظر الخلاص من الحرب بأيّ ثمن، بصراحةٍ بقينا أنا وأهلي في بلدنا بعد أن دخل إليها النظام وكلنا أمل أن ينتهي كل ذلك ونعود لممارسة حياتنا بشكل طبيعي. وبالفعل تمت إعادة بعض الخدمات إلى منطقتنا، ولكن حتى

اليوم لم نشعر بالراحة، فالعديد من الناس اعتقل والتدقيق الأمني على حواجز النظام يكاد لا يطاق، وحرية الحركة شبه مشلولة ليلاً، لعلنا كنا مخطئين عندما توقعنا عودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل الحرب".

هذا وأشارت تقارير واردة في آب 2018 من الغوطة الشرقية ومدينة درعا اللتين سيطر عليهما نظام الأسد إلى حصول عددٍ من الاعتقالات بحق الكثير من المدنيين، لا سيما بحق عددٍ من الشخصيات التي كانت تنشط في المجالس المحلية وأشخاص كانوا يعملون لدى منظمات محلية إنسانية، بالإضافة إلى اعتقال نساءٍ كنّ يعملن في مجال التمريض والطب. وفي آب 2018، تناقلت وكالاتٌ إعلامية أخباراً مفادها أنّ قوات النظام أعدمت الطبيب معتر حيتاني بعيد اعتقاله من أحد مراكز الإيواء الذي لجأ إليه أثناء الحملة العسكرية الأخيرة على الغوطة الشرقية. كذلك، تحتجز قوات النظام عاملين في منظمات المجتمع المدني في مراكز احتجاز مؤقتة في حين وضعت آخرين تحت الإقامة الجبرية.

بالإضافة إلى تلك الانتهاكات الفظيعة، كان نظام الأسد قد أصدر مذكرات بالحجز الاحتياطي على أموال وأموال عددٍ كبيرٍ جداً من المدنيين والناشطين مدّعياً أنهم تورطوا بأعمالٍ إرهابية، على عكس الحقيقة التي تثبت أن السبب الرئيسي لعمليات الحجز تلك هي أن معظم الأسماء المذكورة في القوائم كانت تشارك في نشاطاتٍ معارضةٍ ورافضةٍ لانتهاكات النظام منذ بدء الثورة في آذار 2011. وقد تسرّب لوسائل الإعلام عددٌ من تلك اللوائح التي اختلفت تواريخ إصدارها بحق الآلاف من المدنيين على اختلاف انتماءاتهم المنطقية والعرقية والدينية والقومية إنما يجمعهم عاملٌ أساسي مشترك هو أنهم معارضون لنظام الاستبداد وكانت لهم نشاطات سلمية مدنية ضده محدودة أم واسعة، منهم أطباء ميدانيون وإعلاميون وصحفيون وعاملون إنسانيون ومدنيون آخرون، ولم تقتصر قوائم الحجز على الأملاك على الشخص بحد ذاته، بل شملت عائلته بأكملها أي أهله أو زوجته وأولاده. وفي هذا الإطار، يقول عماد السيد - أحد العاملين الإغاثيين الذين كانوا ينشطون في منطقة درعا: "منذ ثلاث سنوات، صدرت بحقي وبحق كل عائلتي وأطفالي مذكرة بالحجز الاحتياطي على الأملاك والأموال، ولم يكن ثمة أي طريقة لفك ذلك الحجز الذي لم يصدر بموجب حكم قضائي بل صدر مباشرةً بقرارٍ مخابراتي تم إيعازه إلى وزارة الاقتصاد والمالية. اليوم إنا مقيم في مدينة ادلب حيث كنتُ قد خرجتُ مع قوافل التهجير من الجنوب السوري وقد أخبرني أحد أقاربي وعلمتُ من أشخاص آخرين أنه قد تمّ استملاك كامل أملاكهم من قبل النظام السوري وذلك بشكلٍ تعسفي لا عودة عنه ولغياب أيّ قرارٍ قضائي يمكن الطعن به أو عرضه على محامٍ لمحاولة إلغائه"^{(8) (9) (10) (11)}

ثالثاً: الواقع الميداني:

على مدار سبع سنوات مضت، عمد النظام السوري وحلفاؤه إلى تهجير الآلاف من المدنيين من المحافظات والمدن والقرى السورية الثائرة، وكانت محافظة إدلب ملاذهم الأخير ووجهة النازحين من داخل الشمال السوري أيضاً، خصوصاً من المناطق التي سيطر عليها النظام بعد أن شهدت عمليات عسكرية ولا سيما مناطق "شرق السكة" في ريف إدلب والتي تشمل مناطق أبو الظهور وسنجان والقرى المحيطة بها.

وفق إحصائيات أجرتها منظمات ومؤسّساتٍ عاملة فيها، شملت حتى فترة انتهاء الدراسة، يبلغ عدد سكان المنطقة حوالي 867.000,3 (ثلاثة ملايين وثمانمئة وسبعة وستون ألفاً) من المقيمين والمهجرين والنازحين، وتشكل نسبة النازحين والمهجرين حوالي 42% من إجمالي عدد السكان، أي حوالي 1.600.000 (مليون وستمئة ألفاً). وتشمل هذه الإحصائية مناطق إدلب، ريف حماه الشمالي وريف حلب الغربي.^{(12) (13)}

وبعد أن استعاد النظام السوري السيطرة على كامل المحافظات السورية والمناطق الخارجة عن سيطرته عبر الحملات العسكرية الهمجية والحصار الإنساني الذي فُرض على أغلبها، بدأت أنظاره تتجه نحو محافظة ادلب حيث عمد منذ آب 2018 إلى حشد القوات العسكرية على حدود المنطقة بمساعدة الميليشيات المساندة له. وقد قام حينها بشنّ عمليات قصفٍ جوي و بري متقطعة طالت مناطق عدة في ريف ادلب الجنوبي والشرقي وفي ريف حماه وريف اللاذقية.

بالتزامن مع ذلك، أعلن الطرفان التركي والروسي توصلهما لاتفاقٍ بخصوص إدلب سُمّي باتفاق سوتشي الذي بحسب الجانب التركي سيجنّب المنطقة حرباً عسكرية واسعة من قبل النظام السوري وحلفائه، علماً أنّ تركيا كانت قد حدّرت من حصول أزمة إنسانية كبيرة ينتج عنها حركات نزوح واسعة باتجاه الخارج.⁽¹⁴⁾

على الرغم من ذلك، استمر النظام السوري بعملياته الاستفزازية المتمثلة باستهداف المدنيين في عددٍ من قرى وبلدات ريف ادلب وحماه واللاذقية، وذلك عبر غاراتٍ جوية ومدفعية متقطعة. من جهتها، استمرت روسيا عبر إعلامها بثّ الاشاعات حول تحضير الفصائل العسكرية العاملة في ادلب والمنطقة بالتعاون مع منظمة الدفاع المدني (الخوذات البيضاء) للقيام بما أسمته "عملية استفزازية". كما أخذت تروجّ لمسرحية استخدام الغازات السامة، الأمر الذي أدى إلى نزوح العديد من المناطق التي ما فتئت روسيا تذكرها في تقاريرها مدّعية أنّ المسلحين والخوذات البيضاء نقلوا غازاتٍ سامة إليها لاستخدامها هناك. ومن تلك المناطق، مدن كفر زيتا والطامة وخان شيخون.^{(15) (16)} وفي نيسان 2019، بدأ النظام السوري مدعوماً من الجيش الروسي بعملية قصف تمهيدي جوي و بري عنيفة استهدفت عدة مدن وقرى وريف حماه وريف ادلب الجنوبي، تبعها عمليات اقتحام برية أدت إلى سيطرة النظام على مدينتي قلعة المضيق وكفرنبودة الواقعتين بريف حماه الشمالي، بالإضافة إلى مقتل العشرات من المدنيين وتوقّف عددٍ من المشافي الميدانية والمرافق العامة عن الخدمة بسبب الاستهداف الجوي المباشر لها. هذا ونزح حتى نيسان 2019 ما يقارب 2476 عائلة من المدنيين من مناطقهم التي تتعرض للقصف والاستهداف، باتجاه المناطق الحدودية البعيدة نسبياً عن التصعيد العسكري⁽¹⁷⁾، ليرتفع عدد النازحين داخلياً من مناطقهم بسبب ممارسات النظام والروس منذ عقد اتفاق سوتشي بخصوص ادلب بين تركيا وروسيا بتاريخ 7 أيلول 2018 وحتى نيسان 2019 إلى ما يقارب 537.392 (خمس مئة وسبعة وثلاثون ألفاً وثلاثمئة وأثنان وتسعون) نسمة.⁽¹⁸⁾

• الإدارة المدنية والفصائل العسكرية:

تُدار المنطقة إدارياً من قبل ما يسمّى بحكومة الإنقاذ - الجناح السياسي والإداري لفصيل هيئة تحرير الشام التي تفرض سيطرتها على كامل مناطق ادلب وريفها وريف حماه وريف اللاذقية وريف حلب الغربي. وقد كان بعض تلك المناطق خاضعاً عسكرياً لفصائل الجبهة الوطنية للتحرير (حركة أحرار الشام، صقور الشام) كمعرة النعمان وأريحا ومناطق في ريف حلب الغربي، وكانت تتبع إدارياً للحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة. ولكن في كانون الثاني/يناير عام 2019، شنت هيئة تحرير الشام حملةً عسكرية على مدينة دارة عزة في ريف حلب الغربي انتهت بسيطرتها عليها وعلى باقي المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل الأخرى بالتفاوض معها.^{(19) (20)}

• الخدمات والمعيشة:

على صعيد الواقع المعيشي، وحتى تاريخ انتهاء الدراسة في نيسان 2019، هناك ما لا يقل عن 60% من السكان المحليين تحت خط الفقر (من دون أن تشمل فئة النازحين والمهجرين قسرياً والتي تتجاوز النسبة فيها الـ80%)، حيث لا يتجاوز متوسط دخل العائلة في بعض الحالات الـ\$ 50 شهرياً. وتعود هذه النسب المرتفعة إلى أسبابٍ عدة هي:

- فقدان الكثير من المدنيين مورد الدخل الأساسي لهم بسبب انقطاع الطرقات وعدم القدرة على التنقل بحرية من منطقة إلى أخرى (نسبة كبيرة من الموظفين العاملين سابقاً في قطاعات مؤسسات النظام توقفت رواتبهم

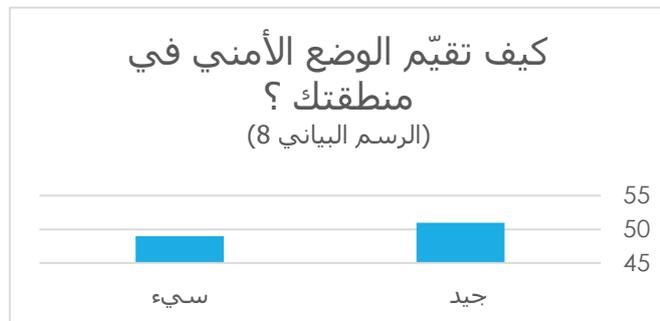
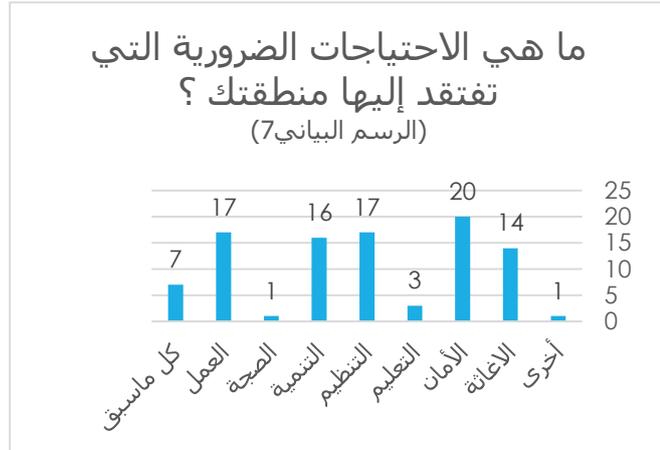
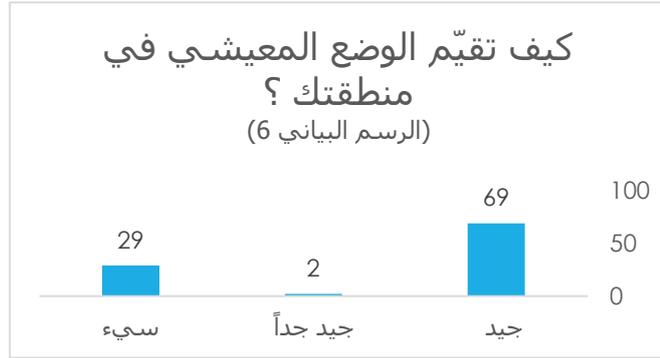
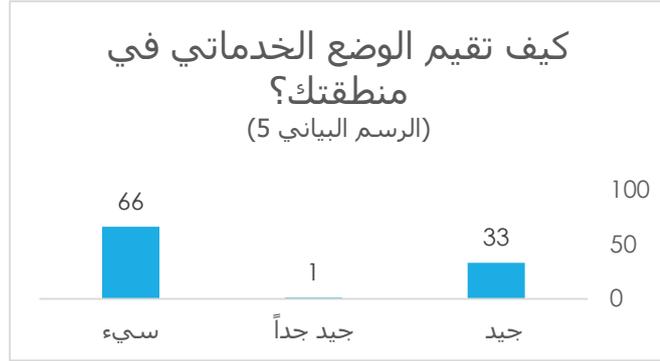
إما لعدم قدرتهم على الوصول واستلام مستحقاتهم أو بسبب فصلهم من قبل النظام ومحاولة اعتقالهم لدى قدومهم إلى العمل).

- الدمار الحاصل نتيجة أعمال القصف والذي أدى إلى تخریب العديد من المنشآت وعدم قدرة أصحابها على ترميمها. أما على صعيد المنشآت السكنية، فقد أدى الدمار إلى إنهاك المواطنين في موضوع الترميم والتصليح ودفعهم في أسوأ الأحوال إلى اللجوء إلى الإيجارات. فقدان الكثير من المساحات الزراعية والصالحة لرعي الماشية، ما جعل القسم الآخر من السكان يفقد مورد دخله الأساسي ويتوجه إلى أعمالٍ أخرى تكفي قوت يومه.

أما الخدمات الأساسية التي تقدّم للمواطنين حالياً في الشمال السوري، فهي كالتالي:

- قطاع الكهرباء:
 يتم الاعتماد بشكل أساسي وضخم على مولدات كهربائية (أمبيرات) ضمن ساعاتٍ محدودة يومياً وبكلفةٍ عالية تصل في بعض المناطق إلى \$6 للأمبير الواحد.
 قطاع الاتصالات والانترنت:
 لا زالت الاتصالات الآتية من الشبكات السورية متوقفة بعد سيطرة فصائل المعارضة على الشمال السوري. وفي بعض المناطق الحدودية والقريبة من تركيا، يلجأ السكان إلى الشبكات التركية المنتشرة هناك. وبعد انتشار نقاط المراقبة التركية في بعض المناطق ووصول أبراج التغطية إليها، بدأت شبكة الاتصالات التركية تعمل فيها (أي في أجزاء من جنوب ادلب وريف حماة ومناطق جسر الشغور والمناطق المجاورة لنقطة تل الطوقان ومناطق من ريف حلب الغربي).
 أما بالنسبة للاتصالات الأرضية، فقد استطاعت بعض المناطق إعادة تفعيل المقاسم الهاتفية بشكلٍ مستقل ضمن نطاقها، ويتم تسديد الفواتير أو الجباية بشكلٍ دوري.
- قطاع المياه:
 يتم الاعتماد أساساً على الشبكة المحلية من خلال محطات الضخ المنتشرة في الشمال السوري. إلا أنّ هذه الشبكة ضعيفة بشكل عام حيث أنّ أغلب المضخات قديمة والمولدات التي تشغلها بحاجة إلى استبدال. كما أنها تعاني العديد من الصعوبات كالأعطال أو عدم توفر المحروقات لتشغيلها. بالإضافة إلى ذلك، إنّ عدم القدرة على الوصول إلى الطوابق المرتفعة وقلة ساعات التشغيل تجعلان العديد من المواطنين يلجأون إلى الخيار الثاني، أي صهاريج المياه والتعبئة من الآبار وهو الخيار الأكثر انتشاراً.
 تحدّد المؤشّرات العالمية حصة الفرد من الاستهلاك اليومي للمياه بحوالي 30 لتر/ اليوم. في حين تنخفض كمية المياه التي تستهلكها العائلات في الشمال السوري إلى 1000 لتر كل 10 أيام لخمسة أشخاص (بمعدل عشرون لتر لكل فرد يومياً) ما يعني أنّ العائلة تحتاج بالحد الأدنى إلى 3000 لتر/ شهرياً، وتصل كلفتها إلى ما يقارب \$8 (ثمانية دولارات) شهرياً، ما عدا كلفة الجباية لشبكات الضخ.
- قطاع الأفران ومادة الخبز:
 تعد مادة الخبز شريان الأمن الغذائي للسكان في الشمال السوري، ويعاني هذا القطاع من تحديات عدة أهمها:
 - إرتفاع ثمن ربطة الخبز بشكل كبير حيث وصل سعر الربطة الواحدة إلى \$0.5 (نصف دولار في الفترة ما بين بداية 2018 وحتّى أيار 2019)، وهي تكفي عائلة واحدة مكونة من ثلاثة أشخاص. ويصل استهلاك بعض العائلات إلى ثلاث أو أربع ربطات خبز يومياً.
 - نقص في الدعم المقدم لمادة الطحين للأفران، ما أدى إلى شراء مادة الطحين بأسعار مرتفعة.
 - توقف العديد من الأفران عن العمل لعدة أسباب:
 - إرتفاع الكلفة التشغيلية.
 - حاجة الأفران إلى أعمال صيانة بسبب قديمها وعدم قدرتها على العمل لتغطية الكثافة السكانية المرتفعة.
 - تضرر بعض الأفران نتيجة عمليات القصف التي تعرضت لها مناطق الشمال السوري ما أدى إلى خروجها عن الخدمة. (21) (22) (23) (24)

الرسمان البيانيان 5 و6 يوضحان تقييم المدنيين المستهدفين من عملية الاستيلاء لكل من الواقعين الخدماتي والمعيشي في مناطق الشمال السوري. الرسم البياني 7 يبين نسبة توزع الاحتياجات الضرورية للمدنيين المستهدفين من عملية الاستيلاء في مناطقهم. الرسم البياني 8 يبين تقييم الواقع الأمني في مناطق المدنيين المستهدفين من عملية الاستيلاء



• المهجرون:

بلغت عمليات التهجير القسري ذروتها خلال عام 2018 لتشمل كلاً من مناطق ريف دمشق وريف حمص الشمالي وجنوب سوريا. فبحسب جهات إنسانية ومحلية فاعلة تهتم ببرامج الطوارئ والاستجابة للمهجرين في الشمال السوري، بلغ عدد المهجرين قسراً منذ بداية العام حتى أيار 2018، 100 ألف، وذلك قبيل التحاق باقي المناطق بقوافل التهجير حيث بلغ عدد المهجرين من ريف حمص الشمالي 24473 ومن ريف دمشق حوالي 83214 مهجراً حتى تاريخ 15 حزيران 2018.

وقد جاءت عمليات التهجير هذه بعيد عمليات عسكرية فرضت أمراً واقعاً على الأهالي في المناطق المعارضة، إذ وجد المدنيون أنفسهم مجبرين على الاختيار بين التهجير أو البقاء تحت سلطة النظام، الأمر الذي يعرضهم لخطورة الملاحظات الأمنية والاعتقال. (25) (26)

لم يكن الشمال السوري مهياً بشكل جيد لاحتواء المهجرين بأعدادهم الضخمة، الأمر الذي خلق أزمات إنسانية كبيرة وعديدة في ظل عدم وجود أماكن سكنية لإيواء المهجرين في منطقة مكتظة بالسكان، بالإضافة إلى ندرة فرص العمل التي تكفي تلك الأعداد وتدني المستوى التعليمي في منطقة تفتقر للدعم في هذا الاتجاه وللكوادر التعليمية الكافية. وزاد الواقع الإنساني سوءاً الحالة الأمنية الرديئة التي أثرت على الاستقرار والاندماج في مجتمع تسوده اختلافات ثقافية وبوجود فصائل عسكرية ذات توجهات راديكالية مختلفة. وفي هذا الإطار، يقول مدين محمد، أحد المهجرين قسراً من جنوب دمشق: "لم اكن أتوقع يوماً أن أرحل من بلدي الأصلي كمنفي أو مهجر. فقد خرجت وعائلتي المؤلفة من خمسة أشخاص نحو مصير مجهول لا نعلمه، وصلنا إلى الشمال السوري وقررنا أن نبدأ حياة من جديد وان نبني مستقبلاً لأطفالنا. لكنّ الواقع كان أسوأ ممّا تصورنا حيث عانينا كثيراً لتأمين ملاذ مناسب وآمن مع ارتفاع تكاليف الإيجار في المناطق البعيدة عن الجبهات وخطوط التماس، وسوء المعيشة ضمن المخيمات. كذلك، لم يكن العمل متوفراً بالإضافة إلى عدم امتلاكنا لرأس المال أستطيع من خلاله البدء من جديد بمشروع يلبي احتياجاتي. لذلك، لا زلتُ حتى اليوم أنتقل بين مناطق الشمال باحثاً عن الملاذ والعمل والأمان".

وبسبب هذه العوامل التي أعاققت قدرة المهجرين على التأقلم، يفكر بعضهم أحياناً في خيار العودة إلى مناطقهم الأصلية التي سيطر عليها النظام وإجراء تسويات معه، مع ما يحمله هذا الخيار من خطورة وعرضة للاعتقال أو القتل. أما الخيار الثاني الذي قد يفكر به عددٌ كبير من المهجرين، فهو الخروج من الشمال السوري باتجاه تركيا والاستقرار فيها أو قصد أوروبا غيرها، وذلك على الرغم من التشديد الأمني على الحدود التركية للعاشرين بطرق غير شرعية في ظل غياب أي طريقة شرعية تسمح للمدنيين بالخروج، وتعتبر تكاليف الخروج غير الشرعية عبر سمسرة ومهربين مرتفعة جداً، بالإضافة إلى أنه يؤدي في حالاتٍ عدة إلى تعرض مدنيين للعنف وأحياناً للقتل برصاص الجندرما (حرس الحدود التركي) عند محاولتهم العبور من الأراضي السورية في الشمال الى تركيا. فيتاريخ 23 تموز 2018، قُتل ثلاثة سوريين أثناء محاولتهم العبور إلى تركيا بينهم طفلة تبلغ من العمر 10 سنوات.

رابعاً: المخيمات والنازحون

مع اندلاع الثورة في سوريا عام 2011، وجد السكان المقيمون ضمن المناطق الثائرة أنفسهم مضطرين لمغادرتها في رحلة نزوح قسري سببها تصاعد وتيرة العمليات العسكرية والاستهداف الممنهج للمدنيين من قبل قوات النظام السوري وفرض واقع سيء معيشياً وأمنياً فيها. فقد أجبرت هذه الظروف ملايين السوريين بمختلف الشرائح العمرية والانتماءات الطائفية والقومية على هجرة مدنهم وقراهم بحثاً عن مناطق أكثر أمناً داخل الأراضي السورية. إلا أنّ تبدّل السيطرة العسكرية على المناطق في العديد من المحافظات السورية، أفرزت حالة من عدم استقرار النازحين، إلى جانب إجبار عدد كبير من السكان على النزوح من مناطقهم، ومع توالي سنوات الحرب، ازداد عدد الأفراد النازحين ليصل إلى ما يقارب (6.784) مليون نازح في نهاية عام 2017.

اتّسمت معظم موجات النزوح الداخلي بصفة المؤقتة بحثاً عن مأوى أكثر أمناً وسلاماً، حيث لجأ العديد من السكان للنزوح إلى المناطق القريبة من مناطقهم الأصلية على أمل الرجوع إليها قريباً بعد انتهاء الأعمال العسكرية. إلا أن استمرار الحرب والأعمال العسكرية أجبرهم على تكرار تجربة النزوح لأكثر من مرة، ما فاقم من معاناتهم وضعفهم الاجتماعي على مدار السنوات السبع الماضية. وليس خفياً على المتابع للحالة السورية الوضع الإنساني الصعب الذي تعيشه هذه الكتلة البشرية من النازحين على مختلف الصعد. فمع غياب المأوى وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، اضطرت نسبة كبيرة منهم للعيش في مخيمات تفتقد لأدنى مقومات الحياة الكريمة، منها ما أقيم بشكل عشوائي والبعض الآخر أقيم ضمن تجمع تشرف عليه بعض منظمات المجتمع المدني. وشكلت هذه المخيمات مستوطنات واسعة الامتداد يزداد أعداد النازحين فيها يوماً بعد آخر، مع افتقار غالبيتها إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الحياتية الأخرى، بالإضافة إلى تحدٍ كبير يواجهه هؤلاء في تأمين سبل عيشهم في ظل غياب فرص العمل والدعم.

تتوزع معظم مخيمات النزوح ضمن الأراضي السورية في الشمال وتتسم غالبيتها بالعشوائية. وجاء في تصنيف قطاع إدارة وتنسيق المخيمات أن 85.9 بالمئة منها تتصف بالعشوائية ولا تنطبق عليها معايير الحياة السليمة، كما تتعدم فيها معظم مقومات الخدمات والحياة في ظل غياب إدارة مركزية للإشراف عليها وتقديم إحصائيات ومعلومات دورية متكاملة عن واقعها، بالإضافة إلى تقصير المنظمات المحلية والدولية في تلبية احتياجات تلك المخيمات التي يتفشى فيها الفقر والجهل والبطالة الطويلة الأمد. وقد بلغ عدد النازحين في هذه المخيمات حتى نيسان 2018 في إحصائية نُشرت 857324 (ثمانماية وسبعة وخمسون ألفاً وثلاثماية وأربعة وعشرون) نازحاً، في حين يبلغ عدد مخيمات النزوح في الشمال السوري حوالي 795 مخيماً.

• الصحة:

وجدت دراسة سابقة عن الأوضاع الصحية للنازحين في مخيمات الشمال السوري أنّ الصفة العشوائية لتلك المخيمات وسوء الخدمات المتوفرة فيها وغياب شبكات صرف صحي وشبكات إمداد بالمياه في نسبة كبيرة منها، كلها أسباب أدت بشكل أساسي إلى انتشار الأمراض المتنقلة في المخيمات. وذكرت الدراسة أيضاً ارتفاع نسبة الإصابة بأمراض التهابات الجهاز التنفسي نتيجة البيئة التي يعيش ضمنها الناس في المخيمات والتي تتسم بالكتظاظ والإقامة في خيم لا تقي من عوامل الطقس. أما في موضوع توافر وحدات الصحة الرئيسية، فقد أشارت الدراسة إلى أنّ 17 تجمعاً من أصل 31 (أي ما نسبته 54.8%) لم تضم أي مرفق صحي.

أدى هذا النقص الكبير في توافر المرافق الصحية إلى تفشي الأمراض بشكلٍ واسع بين قاطني المخيمات في ظلّ عدم توافر صيدليات أو أدوية في معظمها وبعدها عن مراكز المدن التي تتوفر فيها أماكن للعلاج. أما في ما يخص حملات اللقاح الأساسي للأطفال، فقد ذكرت الدراسة نفسها أنه وبحسب مجموعة لقاح سوريا (sig)، فإن نسبة المخيمات التي تم التلقيح فيها كانت 69.62% في عام 2018 وهي نسبة غير مرضية تماماً حيث أنّ نسبة التلقيح يجب ألا تقل عن 100%. وحول الأوضاع النفسية لقاطني المخيمات، تضيف الدراسة أن أهم أسباب الأمراض النفسية هي تعرّض كثر من سكان المخيمات في مواطنهم الأصلية إلى حملات القصف الشديد من قبل النظام وحلفائه وإلى مشاهدة القتل والدمار وفقدان أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء. وأشارت الدراسة إلى تواجد كبير لتلك الأمراض ومنها اضطرابا بعد الصدمة والقلق، الاكتئاب، تغير المزاج إلى سيء وعصبي، إضافة إلى اضطرابات ذهنية إثر التعرّض الشديد لتلك الظروف (هلوسة، أوهام، عدوانية). أما بالنسبة إلى توفّر مراكز خدمات الطب النفسي والعقلي في المخيمات والمناطق المجاورة، فبيّنت الدراسة أنّ هناك فجوات كبيرة في هذا المجال مع غياب أي مرفق خدمي للطب النفسي والعقلي في عددٍ من تجمعات المخيمات مثل تجمع عربات وارمنا وكفروسيين ودير حسان وكفر تخاريم.

• التعليم:

بحسب تقرير لإحدى الجهات الإعلامية صدر بتاريخ 18 حزيران 2018، لا يزال تدهور وضع التعليم يسود مخيمات الشمال السوري التابعة لمحافظة إدلب والواقعة على الحدود السورية التركية، والتي تتضمن 169 مخيماً موزعةً على سبع تجمعات (أطمه، باب السلامة، قاح، سرمدا، الكرامة، الرحمة، خربة الجوز، وسلقين).

هذه المخيمات تتشارك مع بعضها مصاعب النزوح ومتاعبه، وتختلف فيما بينها في مستوى الرعاية والدعم المقدمين من المنظمات والهيئات المختلفة. ففي الوقت الذي توافرت فيه مقومات العملية التعليمية في بعض المخيمات، غابت نهائياً عن مخيمات أخرى، وفقاً لدراسة أصدرتها وحدة تنسيق الدعم في الحكومة المؤقتة بتاريخ 7 آب 2018، والتي بيّنت اختلاف الأوضاع التعليمية في التجمعات المذكورة من حيث عدد المدارس والكوادر التدريسية ونسب تسرّب الطلاب وتوافر الكتب والقرطاسية وغيرها.

ولعلّ أول ما يلفت النظر في الإحصائية الواردة في هذه الدراسة، هو أنّ عدد المدارس الموجودة في 169 مخيماً، والتي تستوعب 55 ألف طفل، لم يتجاوز الـ 44 مدرسة تختلف في بنيتها وأساساتها بين مخيمٍ وآخر؛ فبعضها ذات بنية إسمنتية وعددها 13 مدرسة، والبعض ذات أسقف توتياء وعددها 9 مدارس، في حين أنّ 14 مدرسة أخرى تجري العملية التعليمية فيها داخل الخيم، و4 مدارس داخل الكرفانات، مقابل مدرسة واحدة أقيمت ضمن بناءٍ مستأجر. وتوزعت تلك المدارس على تجمعات مخيمات الشمال السبعة الكبرى، ليكون النصيب الأوفر من المدارس في تجمع أطمه الذي توافرت فيه 14 مدرسة، في حين غابت المدارس نهائياً عن تجمع سرمدا الذي سجّل أكبر نسبة تسرب للطلاب من المدارس بين التجمعات السبعة السابقة، إذ بلغت 86%، في حين بلغت النسبة الكلية لتسرب الطلاب في التجمعات السابقة 60%. وقد سجّل مخيم سلقين أقل نسبة لتسرب الطلاب والتي بلغت 37% فقط، ويعود ذلك إلى توافر المدارس فيه، إضافةً إلى سهولة الوصول إليها.

وفي هذا السياق، يعزو الأستاذ رضوان إسماعيل المشرف على مدارس تجمّع الكرامة، ارتفاع نسب تسرّب أطفال المخيمات من المدارس، إلى أسبابٍ عديدة تعود في أغلبها إلى غياب المرافق التعليمية عن بعض المخيمات، وصعوبة الوصول إليها في مخيماتٍ أخرى، علاوةً على الظروف الاقتصادية الصعبة للأهل التي تحول بينهم وبين تأمين متطلبات الدراسة، كملابس المدرسة والكتب والقرطاسية. كما أن عمالة الأطفال والزواج المبكر للفتيات يلعبان دوراً هاماً في تسرّب الأطفال من المدارس حال توافرها.

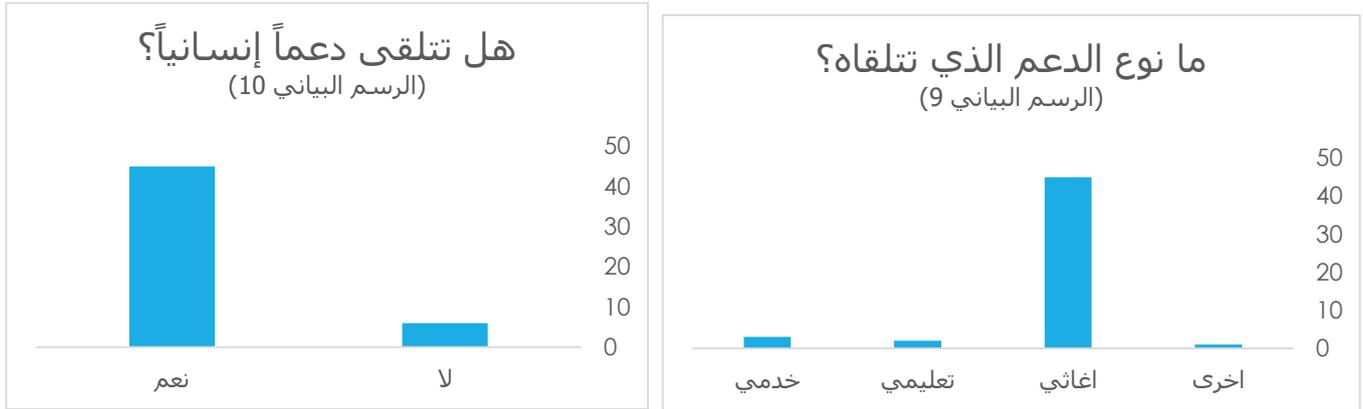
وعن مستوى التعليم والكفاءات التعليمية في المدارس الموجودة، يوضح أستاذ اللغة العربية محمد علوي في الدراسة أنّ "المدارس الموجودة في مخيمنا تعاني من قلة عدد المدرسين، حالها حال المدارس في المخيمات الأخرى. ويعود ذلك إلى غياب الدعم المادي وغياب الكفاءات التي تركت المخيم في وقت سابق. فأكثر من نصف المدرسين في مدارس المخيم متطوعون، وغالبيتهم من أصحاب الشهادات الثانوية أو المتوسطة، نشكرهم على تطوعهم ومساهماتهم في محو أمية الأطفال، ولكننا بحاجة إلى خبرات وكفاءات علمية لرفع مستوى التعليم في المدارس، خاصةً في المدارس الثانوية".

وقد بيّنت إحصائيات الحكومة المؤقتة أنّ عدد المدرسين في المدارس الـ 44، بلغ 796 مدرساً ومدرّسة، من بينهم 222 غير محترفين. ويعزو العلوي غياب المدرسين المختصين إلى أسبابٍ عدة كالنزوح خارج المخيم والسفر إلى بلدان مجاورة. إلا أن السبب الأهم، وفقاً له، هو غياب نظام الرواتب الشهري والحوافز، فالمعلمون وإن كانوا يتقاضون أجراً في بعض المخيمات، إلا أنه في الغالب عبارة عن مكافآت غير منتظمة ومتقطعة لا تفي احتياجاتهم، ما يضطرهم إلى العمل في مهن أخرى توفر لهم قوتهم وقوت أطفالهم.

هذا وينقسم التعليم في مدارس المخيمات إلى تعليمٍ أساسيٍ بمرحلتيه الأولى والثانية، وإلى تعليمٍ ثانوي. وفي الوقت الذي توافرت فيه المدارس التي تدرّس المرحلة الثانوية في تجمّعات أطمه والرحمة والكرامة وقاح، غابت كلياً عن باقي التجمعات التي اقتصرت المدارس فيها على التعليم الأساسي بمرحلتيه الأولى والثانية. (28) (29)

الرسم البياني 9 يبين توزع نوعية الدعم الذي يتلقاه النازحون في المخيمات موضوع الدراسة.

الرسم البياني 10 يبين نسبة النازحين الذين يتلقون دعماً إنسانياً في المخيمات مقابل من لا يتلقون ذلك الدعم.



خامساً: الناشطون:

في 18 كانون الثاني/يناير 2011، أُطلق عددٌ من أبناء سوريا المدنيين في الخارج صفحةً على الفيسبوك سُميت بصفحة الثورة السورية، وكانت تلك المرة الأولى التي يُستخدم فيها مصطلح الثورة السورية. وقد دعت حينها الصفحة لما سُمي بيوم الغضب السوري في الثامن من آذار. وفي 22 شباط/فبراير، اعتصم العشرات من السوريين أمام السفارة الليبية في دمشق احتجاجاً على جرائم القذافي ضد الشعب الليبي الثائر حينها.⁽³⁰⁾ وفي منتصف آذار/مارس 2011، خرج بعض الشباب والشابات السوريين من سوق الحريقة في العاصمة دمشق في مظاهرة سلمية صغيرة رافعين شعارات الحرية والكرامة، ما لبث أن انضم إليهم العشرات من الناس.⁽³¹⁾

شكّلت هذه التحركات والنشاطات الأولية فرصةً للتعرف واللقاء وتشكيل التجمعات وتكتلات الشباب الذين سُميوا لاحقاً بالناشطين، وهي تسمية ثورية لها دلالات مهمة ضمن بيئة بلدٍ يختصر النشاطات واللقاءات والتجمعات بمؤسساته الحكومية وتحت شعارات ومبادئ الحزب الواحد والقائد الواحد.

كان معظم هؤلاء الشباب والشابات في مقتبل العمر، منهم الطلاب الجامعيون المتحمسون الذين شدّهم المد الثوري في بلدان الربيع العربي بكل ما يملكون من عنفوانٍ وتجردٍ وعفوية، وذلك بهدف التحرر والتغيير نحو وطنٍ يصون الحريات ويمنح العدل والكرامة والمساواة، غير مؤطر تحت سلطة القبضة الأمنية الحديدية، ونحو نموذجٍ مختلف تماماً عن الواقع سينقلهم إلى الازدهار والحضارة والرفقي بمجرد انتهاء عصر التسلط والاستبداد والاستئثار بكل مقدرات ومفاصل البلد.

بدأ شبان الثورة نشاطاتهم بالتظاهر والهتاف السلمي، ثمّ ما لبثوا أن ووجهوا بالنار والحديد من قبل مخابرات النظام وفروعه الأمنية من دون محاولة العمل على تحقيق مطالبهم أو حتى الاستماع لها. كان ذلك بمثابة ردة فعلٍ مباشرة وقاسية من قبل نظامٍ حكّم البلد لعقودٍ من الزمن بعقليةٍ لا تقبل التنازل أو حتى التغيير. فانطلق النظام في محاربة الناشطين بلا هوادة، في حربٍ أخذت تستعر كلما استعرت حناجرهم ونشاطاتهم. واجههم النظام بالاعتقال والتعذيب والقتل والإخفاء القسري، ولاحقهم حيثما كانوا وأينما حلوا.⁽³²⁾

من جهةٍ أخرى، كان للشباب الناشط الدور الأساس والأبرز في إشعال فتيل الثورة وتنقيح شعاراتها، من تنظيمٍ للمظاهرات والمتظاهرين وكتابة اللافتات وطباعة الأعلام، إلى توثيق ما يجري عبر إكسباتهم الفردية. فشكّلوا الأداة الأساسية لإيصال الصورة والمشهد بعدستهم إلى منال خارج والداخل، مسجّلين كل ما يحصل من صرخاتٍ للحرية وانتهاكاتٍ للنظام بحق المتظاهرين، ما جعل هؤلاء الناشطين الهدف الأول لبرائن الاستبداد المتأصل في النظام.

أولاً: الواقع والتحديات: عمليات الاستهداف المتواصلة

هناك مئات الآلاف من الأمثلة عن ضحايا القتل والاعتقال والإخفاء القسري جرّاء ممارسات النظام السوري ضدّ الناشطين السوريين، إنما لم تنحصر تلك الانتهاكات على النظام السوري، بل تعدّتها إلى المجموعات المسلحة الراديكالية ذات الإيديولوجيات والأهداف المختلفة والتي ظهرت على الأراضي السورية. فتوسع نطاق تلك الانتهاكات الذي كان محصوراً بنظام الأسد ليشمل عدداً من تلك الجماعات التي كان لها دورٌ أيضاً في ممارسة الاعتقال والتعذيب والقتل والإخفاء للناشطين أصحاب الكلمة الحرة والمطالب السلمية.⁽³³⁾

فتاريخ 6 أيلول/سبتمبر 2011، اعتقل النظام السوري الناشط غياث مطر (26 عاماً) وهو أحد الناشطين السوريين الذين عُرفوا بتنظيم المظاهرات السلمية ضد النظام. وبعد أيامٍ من اعتقاله، أبلغ النظام السوري عائلة مطر بمقتله، وطلب منهم القدوم لاستلام الجثة التي كانت واضحةً عليها آثار التعذيب. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، قُتل أيضاً حازم مطر شقيق غياث في معتقلات النظام بعد خمس سنوات على اعتقاله.⁽³⁴⁾

وفي آب/أغسطس 2017، علمت عائلة مطور البرمجيات باسل خرطيل أنه قُتل في عام 2015 بعد "محاكمته"، و"الحكم عليه بالإعدام" من قبل المحكمة الميدانية العسكرية في الجابون. وكان باسل خرطيل قد اعتُقل في 15 مارس/آذار 2012 من قبل "المخابرات العسكرية السورية"، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثمانية أشهر قبل نقله إلى "سجن عدرا" بدمشق في كانون الأول/ديسمبر 2012. وظلّ في سجن عدرا حتى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2015 عندما نُقل إلى مكانٍ غير معلوم قبل إعدامه.⁽³⁵⁾ وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تناقل ناشطون أنباءً تؤكد مقتل الناشطين فتن رجب ويلي الشوكاني تحت التعذيب في معتقلات النظام السوري. وأكد ناشطون حقوقيون على صفحات التواصل الاجتماعي أن دائرة النفوس في دمشق أبلغت ذوي الناشطين نبأ وفاتهم في المعتقل. وكان النظام قد اعتقل ليلي شوكاني في دمشق عام 2016، فيما اعتقل فتن رجب التي تحمل دكتوراه في الفيزياء في تشرين الثاني/نوفمبر 2011.⁽³⁶⁾

من جهةها، أعلنت عائلة الناشط السياسي السوري يحيى شربجي ابن مدينة داريا، بتاريخ 23 تموز/يوليو 2018 تلقيها تأكيداً لأبناء مقتلته تحت التعذيب في سجون النظام السوري إلى جانب شقيقه معن شربجي اللذين اعتقلهما فرع المخابرات الجوية مع غياث مطر في 6 أيلول/سبتمبر 2011. وأوضحت العائلة أن يحيى قُتل في 15 كانون الثاني/يناير 2013، بينما قُتل معن في 13 كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.⁽³⁷⁾

وبتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2013، اختُطف الناشطون رزان زيتونة وزوجها وأهل حماده وسميرة الخليل وناظم حمادي من مكان عملهم في مدينة دوما حيث كانوا يعملون في مجال توثيق الانتهاكات التي تحصل بحق المدنيين من قبل أطراف النزاع في المنطقة. وحملت جهاتٌ ومنظماتٌ دولية حينها ميليشيا جيش الإسلام التي كانت تسيطر على مدينة دوما، المسؤولية وراء عملية اختطاف الناشطين الأربعة مطالبةً بالإفصاح عن مصيرهم والتحقق في الأمر.⁽³⁸⁾

بالمحصلة، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى منتصف عام 2019 144899 حالة اعتقال تعسفي على أيدي أطراف النزاع في سوريا 88,63% اعتقلهم نظام الأسد , و7,44% اعتقلهم تنظيم داعش و2,1% قوات سوريا الديمقراطية و1,96% اعتقلوا على أيدي فصائل في المعارضة المسلحة⁽³⁹⁾

ثانياً: الطموح والاحتياجات في مناطق النزوح:

شكّلت عمليات التهجير القسري الممنهج المتّبعة من قبل النظام السوري وحلفائه نقطة ارتكاز لإبعاد المعارضين والثائرين عن مناطقهم وإخماد الثورة في بلداتهم وقراهم. وقد استطاع الناشطون المدنيون إيصال الصورة والواقع كما هو طارقين أبواب الجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عبر نشاطاتهم وأعمالهم من توثيق وحملات ونداءات وتقارير كانت تشير إلى حجم الجريمة المرتكبة بحق المدنيين من قبل النظام، مشكّلين مصدر أرقٍ أساسي له. فكان لا بد لهم بالتالي أن يكونوا ضمن قوافل التهجير تلك بعيداً عن متناول النظام الذي سيطر على مناطقهم. فالتحق بهذه القوافل المتجهة نحو الشمال السوري المئات من الناشطين المدنيين العاملين في المجالات والنشاطات المختلفة، حتى أصبح الشمال السوري أكبر تجمعٍ للناشطين المدنيين الذين اختاروا بكل عقلانية وصدق الرحيل بعيداً عن ديارهم على الرغم ممّا يحمله التهجير من آلام ومصاعب لم تكن لتساوي مع سلبياتها بقاءهم في تلك المناطق عرضةً للملاحظات الأمنية من قبل أجهزة وفروع وحيش النظام.

هذا التهجير شكّل صدمةً قاسيةً للناشطين الذين عاشوا مراحل القصف والقتل والحصار في مناطقهم قبل سيطرة الأسد عليها بالعمليات العسكرية المنهجية التي تنتهك جميع معايير القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان. فقد خرج الناشطون بدءاً من حمص القديمة وداريا وريف دمشق وشرق حلب والغوطة الشرقية ثم الجنوب السوري، تاركين خلفهم ذكرياتٍ وصور ومشاهد بعد أن خسروا أملاكهم التي إما دُمّرت أو سيطر عليها النظام ولم يعودوا بالتالي قادرين على التصرف بها. ومع ذلك، يحاول الناشطون بعد تهجيرهم التأقلم مع الواقع والبحث عن سبل للاستقرار والحياة السليمة على الرغم من تلك الخسارة التي مُنيوا بها على المستويين المادي والمعنوي.

وفي هذا الإطار، يقول الناشط الإعلامي معاذ العمر، وهو يعمل في مجال التصوير، مهجّر من الغوطة الشرقية ومقيم في محافظة ادلب: "لم أندم للحظة على قراري بالخروج مع قوافل التهجير. فمع كل ما يحمله التهجير من معانٍ للألم، إنه لا يساوي شدة الألم في حال بقيت في الغوطة بعد أن فرض النظام السوري سيطرته عليها. كنتُ في الغوطة أعمل كمصور وموثق لجرائم النظام بحق المدنيين من عمليات القصف والمجازر التي ارتكبها والحصار الذي فرضه عليها على مدار ستّ سنوات . بالطبع، لم يكن نظام الأسد ليتركني حراً لو بقيت، لكنني لا زلتُ لا أستطيع التأقلم مع الواقع

الجديد الذي أعيشه. فعلى الرغم من مرور حوالي 6 أشهر على التهجير ووجودي هنا، لا زلتُ أبحث عن وسائل تضمن لي الاستقرار المادي والمعنوي. إنني أعيش اليوم بعيداً عن عائلتي من دون أخي الأكبر الذي استشهد بالحملة العسكرية الأخيرة على بلدتي... خسرتُ معداتي التي لم أستطع إخراجها معي من هناك... إنه لواقعٌ صعب لكن مفروضٌ علينا التأقلم معه".

لم يساهم الواقعان الأمني والمعيشي في الشمال السوري بصناعة بيئة آمنة للناشطين حيث كثرت الانتهاكات بحقهم ما شكّل عاملاً سلبياً ألقى بثقله على طبيعة العمل المدني للناشط المقيم والمهجر، وكانت له وطأة سلبية على حريته في الحركة والعمل. وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان قال في إحصائية سابقة إن عدد المستهدفين في مسلسل الاغتيالات في ريف إدلب وريف حلب وحماة ارتفع إلى نحو 251 شخصاً، مشيراً إلى أنّ بين القتلى مدنيون وأطفال وشخصيات من الفصائل وناشطون وتم اغتيالهم بواسطة عبوات ناسفة أو إطلاق النار أو الاختطاف ثم القتل وإلقاء الجثث في مواقع متعددة.

تكثر إذاً عمليات الاغتيال والقتل والاعتقال والإخفاء للناشطين من قبل جهاتٍ مختلفة المعلومه منها والمجهولة في ظل النزاع البيئي بين الفصائل المسيطرة على مناطق الشمال والتي تنتهج إيدولوجياتٍ مختلفة وتتبع لجهاتٍ دولية مختلفة أيضاً. آخر تلك الانتهاكات كان بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حيث استيقظت محافظة ادلب على نبأ اغتيال الناشط رائد الفارس، مدير راديو فريش ومهندس لافتات مدينة كفرنبيل، مع صديقه حمود الجنيد.

وفي الحديث عن أسباب تركيز الخطف والاغتيال على الناشطين، قال الناشط محمد حسام إن نشاط الإعلاميين في إدلب "لا يقتصر على توثيق الحراك السلمي وجرائم النظام بحق الشعب السوري فقط، وإنما يطال أيضاً التأثير على الرأي العام وتوجيه المجتمع وكشف الملفات المجهولة". واعتبر أن استهداف الناشطين يهدف إلى إخماد صوت الثورة، مشيراً إلى أنهم محاربون منذ بداية الثورة من قبل قوات النظام، وحالياً من قبل الفصائل والجماعات المسيطرة على الشمال السوري.

من جهته، اعتبر الناشط في المجال الإنساني رواد زكي أنّ السبب في استهداف الناشطين هو أنهم "أسهموا في إفشال مشروع فصائل متطرفة مثل تنظيم الدولة"، مؤكداً أنّ للناشطين دوراً مهماً وأساسياً في سوريا إضافةً إلى تأثيرهم على المجتمع وعلى الرأي العام في المنطقة.

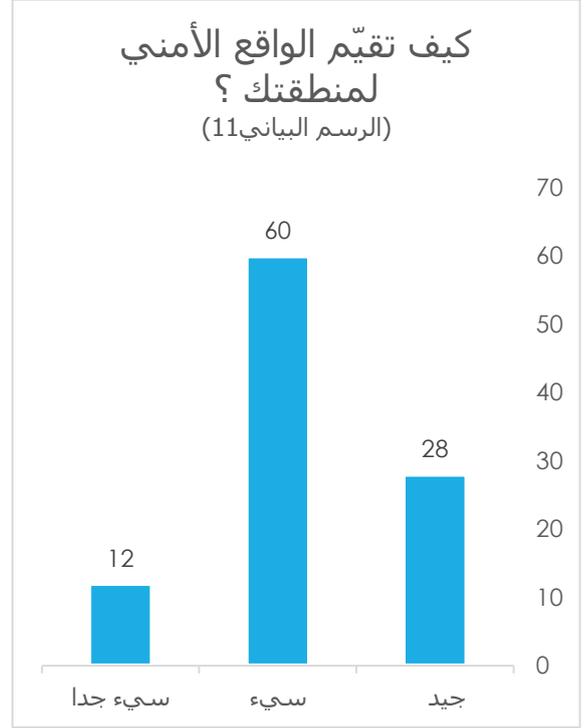
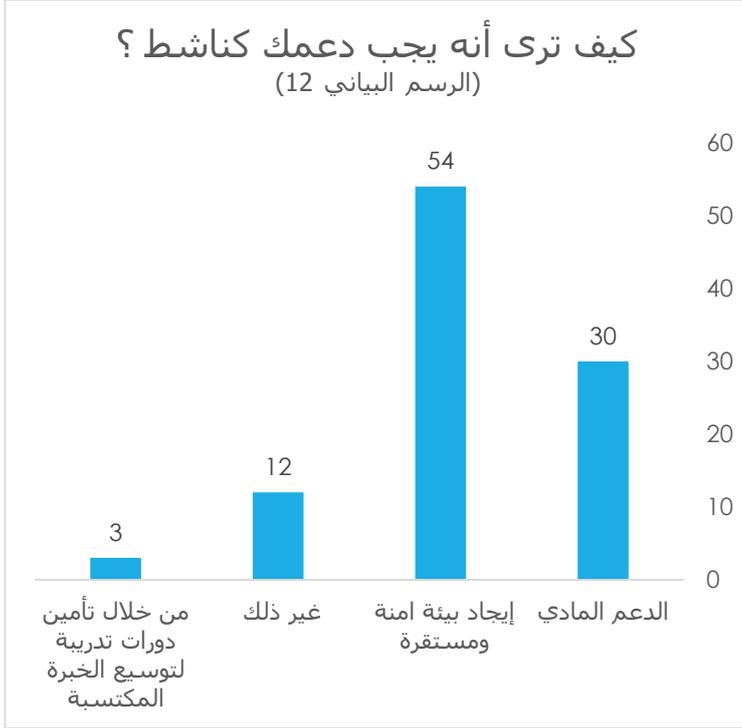
وقد أثرت حوادث الخطف والاغتيالات الأخيرة سلبيّاً ليس فقط على حياة الناشطين في إدلب، بل على جميع فئات المجتمع في الشمال من ناشطين وتجار وعناصر الفصائل العسكرية. وهناك دائماً وجهات نظر كثيرة وما يشبه الحلقة المفقودة لدى تحديد الجهات التي تقف وراء الاغتيالات، فبعض العسكريين والناطقين باسم الفصائل يقولون إنها خلايا تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، وآخرون يرجعون الحالة إلى وجود لصوص وقطاع طرق في حين يتم تسجيل هذه الحوادث ضد مجهول.

هذا الوضع القائم دفع كثير من الناشطين إلى اتخاذ إجراءات أمنية لا تحميهم بشكل كامل وإنما نسبيّاً، كأن تكون المواعيد سرية وغير مرتبة بشكل دوري، وعدم التجول في المناطق العامة كثيراً، وعدم الظهور بشكل مستمر، وذلك بحسب الإعلاميّ رائد الخطيب الذي قال: "كناشطين إعلاميين، جمدنا عملنا في مناطق مختلفة حسب تقدير كل ناشط لمستوى أمان المنطقة، وهو مؤشر نسبي طبعاً".

وكان فريق "منسقي الاستجابة" في الشمال السوري قد حدّر من توقف عمل المنظمات الإنسانية في محافظة إدلب على خلفية حوادث الخطف التي تطال العاملين في المجال الإغاثي.

الرسم البياني 11 بيّن حسب النسب المذكورة تقييم الناشطين المستهدفين من عملية الاستبيان للواقع الأمني في مناطقهم.

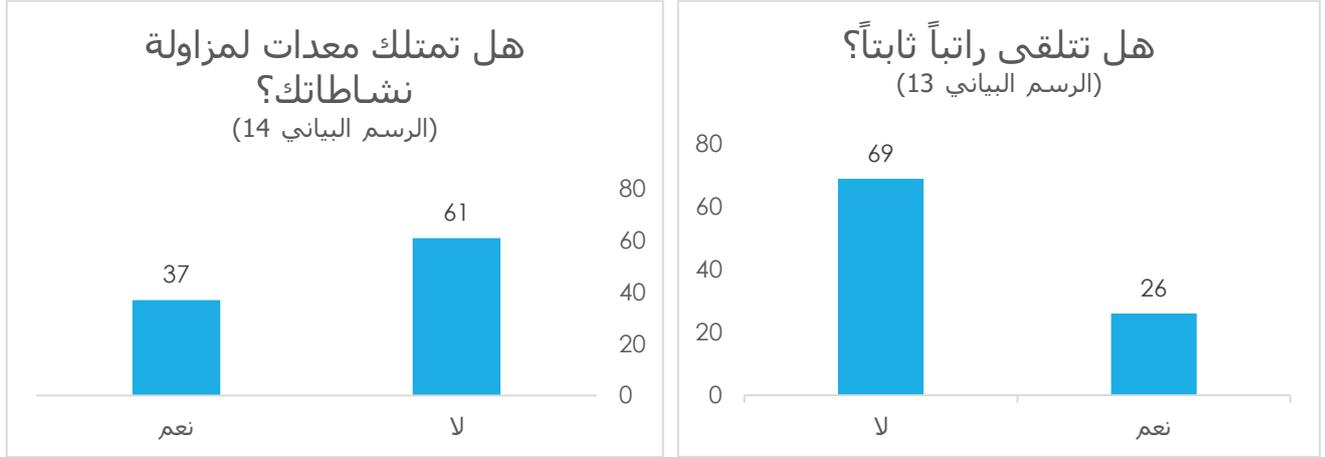
الرسم البياني 12 يبين التوزع النسبي لنوعية الدعم الذي يحتاجه الناشطون المستهدفون من عملية الاستبيان .



بالإضافة إلى حالة الفلتان الأمني تلك، بات الناشط المهجّر بشكل خاص مضطراً للبحث عن عمل يلبي احتياجاته الشخصية أحياناً والعائلية أحياناً أخرى، خصوصاً بعد خسارته للعمل والمأوى بعيد التهجير. وفي هذا السياق، يرى الناشط المهجر من ريف دمشق محمد حميدان أنّ "الحاجة الأساسية للناشط هي الأمان والاستقرار" وأنّ "التحدي الأول الذي واجهه الناشطون في الشمال السوري هو حالة الفلتان الأمني المستمرة والمنتشرة وعقلية بعض الفصائل والجهات المسلحة التي تمارس سياسة كمّ الأفواه ومحاربة النقيض والرأي الآخر، ما يعيق حرية الناشط في الحركة والعمل". ويضيف: "بالنسبة للمستقبل، أنا أبحث اليوم عن استقرارٍ معيشي ومادي وأمني لي ولعائلتي يلبي احتياجاتنا".

الرسم البياني 13 يوضح التوزع بالنسبة المنوية للناشطين بين الذين يتلقون راتباً ثابتاً ويمتلكون عملاً وأونك الذين لا يتلقون أي راتب ثابت.

الرسم البياني 14 يبين توزع نسبة الناشطين بحسب ما إذا كانوا يمتلكون أو لا معدات خاصة للقيام بنشاطاتهم.



لم يُتيح الواقع التعليمي في الشمال السوري للناشطين الذين توقفوا عن الدراسة نتيجة أوضاع البلاد استثنائها من جديد، ما دفع بعضهم إلى اللجوء إلى التعليم الافتراضي الذي لا يليب رغباتهم من حيث النوعية والشهادات التي يمنحها. وهنا، يروي الناشط المدني فادي امين معاناته مع الصعوبات التي يواجهها لاستكمال تعليمه الجامعي والتي لمسنا أنها مشتركة مع جميع من قابلناهم:

"انقطعت عن الدراسة منذ عام 2012 حيث كنت أدرس الاقتصاد في جامعة دمشق، اختصاص التأمين والمصارف، وذلك في الفصل الأخير من السنة الأخيرة، لأسباب تتعلق بالملاحقة الأمنية بسبب النشاط في الجامعة، ثم حوصرت في الغوطة الشرقية مع بدء الحصار عليها عام 2013.

مع مرور السنوات، لم يظهر أي أمل بمتابعة التحصيل العلمي ضمن الغوطة وبما أنه لم يكن بالإمكان الخروج منها بطبيعة الحال، اتجهت للتعليم الافتراضي وحصلت على دبلوم في العلوم السياسية، ولكن اكتشفنا فيما بعد زيف مصداقية الجهة المصدرة للدبلوم.

مع التهجير والتواجد ضمن مناطق مفتوحة نسبياً، عاد الأمل بمتابعة التحصيل العلمي، إما عن طريق فرص استكمالها في الجامعات التركية (حيث صدر قرارٌ يتيح للطلاب السوريين المنقطعين عن الدراسة استكمالها في الجامعات التركية)، أو حتى البحث عن فرص قبول في جامعات عالمية في دولٍ أخرى. ولم يكن خيار المتابعة في الجامعات التي بالداخل السوري مطروحاً لفقدانها الكثير من المستوى العلمي والاعترافين العالمي والإقليمي.

لكن هذا الأمل بمتابعة التحصيل العلمي بدأ يخفت مع الاصطدام بعوائق عديدة، منها وبشكلٍ عام عن حالة الطلاب المحاصرين سابقاً:

- صعوبة الحصول على الأوراق الجامعية من الجامعة الأصل والجهات الحكومية السورية واللازمة للتسجيل في الجامعات المراد التسجيل فيها، بسبب عدم التواجد الشخصي وصعوبة التوكيل والمخاوف الأمنية للموكل، ووجود سماسرة لاستخراج الأوراق لكن بمبالغ كبيرة جداً قد تصل إلى \$1000 لإحدى الأوراق (كشف العلامات).
- صعوبة الخروج من الأراضي السورية في الشمال المحرر إلى الخارج (تركيا) بطريقة قانونية، وارتفاع التكاليف والمخاطر المهددة للحياة في العبور غير الشرعي، حيث ليس هناك أي جهة تمثل الطلاب للراغبين باستكمال دراستهم تسعى لتأمين عبورهم على الأقل إلى خارج الأراضي السورية، مع أنني أعتقد أن هذا الأمر من أهم أولويات أي جهة حكومية مدنية!
- صعوبات مادية حياتية تعيق على الطالب متابعة دراسته، حيث على الرغم من مجانية التعليم العالي في تركيا مثلاً للطلاب السوريين، إلا أن تكاليف المعيشة بالطبع يجب أن يتحملها الطالب المنهك أصلاً من حصار استنفذ جميع مدخراته ومدخرات عائلته. كما هناك صعوبة كبيرة بالاستفادة من المنح الدراسية التي من أهم معايير القبول فيها عادةً صغر السنّ ولا تعطي منحاً للطلاب المتقدمين في الجامعة والذين زادت سنوات الانقطاع والحصار من أعمارهم!
- صعوبات تتعلق بالرجوع للدراسة بعد الانقطاع لسنوات عنها، ناهيك عن الدراسة بلغةٍ أخرى يحتاج إتقانها وقتاً وتكاليف إضافية، في ظل غياب برامج تأهيل لإعادة الطلاب إلى أجواء الدراسة.

- قلة وضعف المبادرات التي تُعنى بتعريف الطالب على برامج وتطبيقات القبول والدراسة في الجامعات العالمية المختلفة، والتي يمكن للتعرف عليها بشكل جيد أن يزيد فرص القبول للكثير من الطلاب المنقطعين. بشكل عام، قد يكون العامل المادي هو الأهم والعائق الأكبر لمتابعة التحصيل العلمي".

من جهتهن، تلعب الناشطات المهجرات في الشمال السوري دوراً محورياً في المجتمع لا سيما في مجال دعم وتمكين المرأة، وهنّ قد اخترن الاستمرار في النشاطات التي كنّ يقمن بها في مناطقهن الأصلية قبل التهجير، وذلك على الرغم ممّا يواجهن من صعوبات وتحديات كبيرة نظراً للحالة الأمنية الرديئة والواقع الاجتماعي المختلف الذي وجدن أنفسهنّ فيه. وفي هذا الإطار، تروي مديرة مركز دعم وتمكين المرأة في مدينة ادلب والمهجرة من مدينة دوما هدى خيطي تجربتها بعيد التهجير:

"عدة تحديات تواجه عملنا كناشطات في الشمال السوري وتحديداً في مدينة ادلب، أهمّها تحفّظ منظمات المجتمع المدني على دعم المشاريع المدنية ضمن مدينة ادلب لأسباب تتعلق حسب وصفهم بطبيعة الفصيل المسيطر، في ظلّ غياب صورة حقيقية لديهم عن الواقع المدني والاجتماعي في المدينة وتبنيهم لوجهة نظر مختلفة عن الواقع تماماً. على الرغم من قناعتني بسوء الواقع الأمني، لكن هذا بحدّ ذاته تحدّي يوجب على المنظمات دعم مشاريع تساهم في التغيير. بالإضافة إلى ذلك، لقد واجهتني كناشطة بعض التحديات كوني ضمن واقع جديد تحدده ثقافة مجتمع مختلفة وتعامل مختلف مع الجهات الحكومية والعسكرية المسيطرة، ما أدى إلى عرقلة سرعة اندماجي في المجتمع. ضمن مجال عملي، أنا الآن أدير المركز الوحيد المعني بدعم وتمكين المرأة في مدينة ادلب، وألمس إقبالاً كبيراً من قبل النساء للتسجيل في الدورات التدريبية في المركز. أما على الصعيد الشخصي، فمعاناتي كمعانة أي ناشطة أو ناشط أو مدني مهجر من بلده الأصلي: عائلتي في تركيا لا تستطيع الذهاب لزيارتهم بسبب غياب طريق شرعي تستطيع الخروج عبره بشكل آمن".

في ظل انحسار الثورة السورية جغرافياً وانتصار النظام السوري بدعم رئيسي من حلفائه الروس على الثورة والمعارضة عسكرياً، ومع الإقبال المعلن لعددٍ من الدول عربية كانت أم غربية للتطبيع مع النظام السوري وفتح سفاراتها في دمشق من جديد، يرى عددٌ من الناشطين أن هذا العامل لن يكون هاماً أم مؤثراً في ظل وجود الإرادة والأمل لديهم كناشطين وكمدنيين بضرورة الاستمرار بالعمل وبذل الجهود واستخدام الأدوات اللازمة لإدانة النظام وحلفائه ومنح الحق للسورين بشكلٍ كامل في تقرير مصيرهم نحو عملية انتقالية حقيقية وشفافة تضمن لهم العودة إلى بلادهم والحياة بشكلٍ آمن ومستقر. ويقول الناشط جواد (طلب عدم الكشف عن هويته) في هذا السياق:

" لا بدّ من عودة الثورة السورية للمعادلة الصفرية وثنائية النظام والثورة بعد سلسلة الأخطاء التي اعترتها أولاً، بالإضافة إلى مساعي الدول في خلق ثورة مضادة وتشويه الصورة الحقيقية للثورة السورية المدنية بعد أن تم خلق التنظيمات الراديكالية والمتطرفة والفصائل التي ترهن قرارها بشكلٍ كامل للدول الداعمة لها والتي لم تتدخل أساساً إلا لتحقيق مصالحها، منها باسم أصدقاء للثورة ومنها الأعداء. من هنا، أرى أن النظام السوري وحلفاءه لم ينتصروا في المعركة الحقيقية بعد التي تُعدّ الأخطر والأصعب عليهم، حيث لا يمكنهم بأيّ حالٍ من الأحوال أن يطمسوا فكرة الثورة أو أن يجعلوننا نلين أو نهدأ لتحقيق آمالنا في الحرية والعدالة وفي سوريا مدنية ديمقراطية، ممّا يضع على عاتقنا كناشطين ومتضامنين مسؤولية العمل بشكلٍ أكثر وعياً وصدقاً وإخلاصاً، بعيداً عن جميع التجاذبات السياسية والدولية، وألا نهدأ تجاه الضغط، وذلك لمنع النظام من حصوله على تفويضٍ بمناطقه من قِبل الدول على عقود إعادة الإعمار وإنعاشه إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، الأمر الذي سيكون بمثابة إعطاء جرعة قوة لوحشٍ مجرم قتل وشرّد واعتقل الملايين".

سادساً_ الاستنتاجات والتوصيات:

- شكّلت منطقة ادلب الوجة الرئيسية لقوافل التهجير القسري بحق المدنيين من مناطقهم التي سيطر عليها النظام السوري. ويشكّل المهجرون والنازحون في منطقة ادلب ومحيطها حتى أيار 2019 نسبة 42% من العدد الإجمالي للسكان البالغ حوالي 3,900,000. من هنا تكمن أهمية المنطقة من حيث البعد الإنساني بشكل رئيسي نظراً للواقع المعيشي والاجتماعي والأمني الذي يعيشه السكان والذي يلزم بلا شك الجهات الدولية والمانحة والمنظمات المعنية بتوجيه كامل أنواع الدعم المادي والمعنوي لمساندة هؤلاء المدنيين وتهيئة بيئة صالحة للحياة فيها.
- استطاع النظام السوري من خلال عملياته العسكرية والحصار على بعض المناطق بدعم مباشر من قبل روسيا وحلفاء آخرين كإيران، السيطرة على معظم المناطق السورية الثائرة والمناوئة لحكمه خصوصاً خلال عام 2018 الذي عانى خلاله الآلاف من المدنيين مأساة التهجير القسري من مناطقهم وأهمها ريف دمشق، الغوطة الشرقية، جنوب سوريا، وريف حمص الشمالي. وكان السبب الرئيسي في خروج المدنيين من تلك المناطق الهروب من الملاحقات الأمنية وعمليات التصفية التي حدثت سابقاً بحق الذين بقوا في مناطقهم بعد سيطرة النظام عليها. في المقابل لم يسلم عددٌ كبير من هؤلاء الناشطين والمدنيين الذين بقوا في تلك المناطق من الملاحقات والإعدامات والاعتقالات التعسفية، ومنهم أطباء وإعلاميون وناشطون إنسانيون، عدا عن مذكرات الحجز الاحتياطي على الأملاك والأموال التي أصدرها النظام السوري بحق عددٍ كبير منهم. هذا الأمر يستدعي بشكلٍ جدّي بذل جهودٍ حثيثة من قبل الجهات الحقوقية الدولية للوقوف بوجه تلك الممارسات والانتهاكات وإيجاد وسائل صارمة لإيقاف جموح النظام نحو الثار والتشقي، ووضع استراتيجية رادعة له بإمكانها إيصاله إلى المحاكمة القضائية دولياً ومنع استمراره في تلك الانتهاكات.
- ما لا يقل عن 80% من السكان المقيمين في منطقة ادلب ومحيطها (تشمل هذه النسبة المقيمين والمهجرين والنازحين حتى تاريخ أيار 2019) يُعتبرون دون خط الفقر، حيث لا يتجاوز دخل الفرد الواحد شهرياً الـ \$50 مع فقدان العديد من الناس لمورد الدخل الأساسي بسبب الحرب. كما يُعتبر القطاع الخدمي في المنطقة رديئاً جداً، لا سيما في الكهرباء والمياه والتعليم والصحة والغذاء، نظراً لغلاء الأسعار وافتقار المنطقة لموارد ذاتية حقيقية وانحسار مشاريع الدعم الخدمية والتنموية، ممّا يستدعي تدخلاً حقيقياً من قبل المانحين والداعمين الدوليين لدعم تلك القطاعات وإيجاد سبل ناجعة لتنفيذ مشاريع تنموية تساهم في توفير فرص عمل مختلفة وعديدة.
- ترى النسبة العظمى من السكان ضرورة أن تُدار مناطقهم من قبل جهات مدنية يختارها الشعب تكون ذات كفاءة وخبرة في العمل. ويشدد السكان على أهمية ابتعاد الفصائل العسكرية والجماعات الأخرى عن التدخل في إدارة وحكم المنطقة، مع الاخذ بعين الاعتبار كأولوية رئيسية منع أي وجود لمؤسسات النظام السوري المدنية والعسكرية والسياسية في مناطقهم كونه يُعتبر العدو الأول لهم، بالإضافة لكونه يوظف جميع مؤسساته باختلاف قطاعاتها لدعم سياساته الاستبدادية وأذرعته المخبرية. كما يعتبر معظم المدنيين أنّ الحاجة إلى الأمن هي إحدى أهم الحاجات التي تفتقر إليها المنطقة إن من جهة الفلتان الأمني الداخلي وغياب أجهزة حفظ الأمن أو من جهة عمليات القصف الجوي والبري التي يقوم بها النظام والروس بشكلٍ دائم مستهدفين مرافق عامة ومدنية. يجب النظر بجدية في حاجات السكان هذه ومناصرتهم بشكلٍ كامل لنيل ما يريدونه ويعتبرونه المعبر الأساسي لمستقبلهم، ممّا يوجب على بعض الجهات المانحة والدول والجهات الأخرى المعنية عدم تبني النظرية التي يتم تسويقها من قبل الإعلام المسيّس والتي تقول إنّ دعم هذه المناطق "سيعزز سلطة الإرهاب"، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار إرادة المدنيين ودعمهم لتعزيز سلطتهم لا تركهم نحو خيار وحيد هو سلطة العسكر والجماعات الأخرى.
- إنّ الواقع الإنساني في المخيمات ينذر بأزمة إنسانية قائمة أساساً لكنها مستمرة بالتفاقم نظراً لما يعانيه النازحون ضمن المخيمات من فقدانٍ لأدنى متطلبات ومقومات الحياة السليمة، حيث تُعتبر معظم المخيمات في مناطق ادلب ومحيطها عشوائية تفتقر للإدارة أو الإشراف من قبل أي جهة إنسانية أو حكومية، وبالتالي تفتقر بشكلٍ كبير للخدمات بمعظم قطاعاتها كالصحة والتعليم والغذاء والمأوى الجيد والمياه والصرف الصحي والكهرباء. لذلك، لا بدّ من خلق هيئة إدارية مركزية تشرف على وضع المخيمات وتقييم الاحتياجات والواقع بشكلٍ مدروس، بدعمٍ من مانحين ومنظمات قادرة وفقاً لإمكاناتها أن تضع حلولاً كاملة - لا أنصاف حلول - للحدّ من تلك الأزمات التي تجعل من المخيمات بؤراً للمعاناة والآلام لا يمتلك فيها حتى الأطفال الحق في التعليم.

- كان الناشطون السوريون ولا يزالون الهدف الأول للنظام السوري ولجماعاتٍ أخرى تريد النيل من الأصوات والمسعاي والنشاطات السلمية الرافضة لسياسة القمع وكَمّ الأفواه. وفي هذا الإطار، تُعدّ الحاجة إلى وجود بيئة آمنة تمنح حريةً في الحركة والتنقل وممارسة النشاطات والأعمال، إحدى أهم الحاجات للناشطين السوريين في ادلب ومحيطها بشكلٍ خاص، وفي الشمال السوري بشكلٍ عام. إضافةً إلى ذلك، إنّ معظم الناشطين يشددون على الأهمية في دعمهم وتمكينهم إن مادياً عبر مشاريع تمنحهم العمل وفقاً للخبرة أو معنوياً. من جهةٍ أخرى، يعتبر الناشطون في الشمال السوري أنّ هذه المنطقة هي الوحيدة المتبقية لديهم بعيداً عن متناول النظام السوري على الرغم مما يشوب هذه البيئة من تدنٍ في الواقع الأمني والمعيشي والخدماتي، إنما لا بدّ لهم من الاستمرار لصالح القضية التي يعتبرونها مبدأهم في العمل والنشاط، بالإضافة إلى حاجة المدنيين في الشمال لمن يستطيع دعم صمودهم وإيصال رسائلهم وصورتهم التي يسعى النظام لطمسها. وبذلك، إنّ إحدى أهم الأولويات لدى الجهات الإنسانية والدولية يجب أن تكون دعم فئة الناشطين التي لم تعد تمتلك أساساً خياراتٍ في التنقل بعد أن أقصي معظمهم من مناطقهم بعمليات التهجير القسري، فيما يقبع قسمٌ آخر في معتقلات النظام، ومنتشر آخرون في بلاد اللجوء. لذا فإنّ تشكيل استراتيجية شفافة لتمكين وتثبيت قدرة هؤلاء الناشطين وحمايتهم يُعتبر عاملاً هاماً في تعزيز صمود المدنيين بوجه جميع المشاريع والمحاولات التي يقوم بها النظام السوري من جهة وجهات عسكرية من جهة أخرى.

خلاصة ما يمكن قوله إن محافظة ادلب وحتى تاريخ انتهاء الدراسة، تعاني من أزمة إنسانية خانقة وخطيرة، تتفاقم يومياً مع انعدام كافة السبل والوسائل لحماية المدنيين وتمكينهم من البقاء في ظل انحسار الخدمات والموارد وضعف الإمكانيات المتاحة مع وجود ما يقارب 4 ملايين مدني يعيشون ضمن منطقة جغرافية لم تعد آمنة البتة. وإذا كانت هذه الدراسة لا تستطيع بالمجمل الوقوف على كافة الاحتياجات والضرورات اللازمة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة للمدنيين، فإن ما يعوّل عليه أن يكون هناك جهد دولي ممنهج ومدروس لمتابعة الواقع المعيشي والسكاني والأمني للمدنيين المقيمين في هذه المنطقة، ودرس احتياجاتهم بشكل دوري ومستمر، وتوفير الضغط السياسي والدولي لإيقاف العمليات العسكرية والقصف الممنهج وتحييد المدنيين عن الصراع.

%D8%AF%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%A3%D9%87%D8%A8-
%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7

8- وعود روسيا الكاذبة ومقتل معترز حيتاني

<https://www.enabbaladi.net/archives/245083>

9- اعتقالات درعا

<https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%AA%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%B1%D8%B9%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D8%B1-%D9%83%D8%A7%D9%86>

10- اعتقالات في حمص الشمالي

<https://7al.net/2018/07/01/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%85/>

11- الحجز الاحتياطي

<https://www.stj-sy.com/ar/view/1211>

12- توزع السكان

<http://www.shaam.org/news/syria-news/%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%82%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-3%D8%8C6-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%86%D8%B3%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%AF%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A9.html>

13- معارك شرق السكة والنزوح

<https://www.aljumhuriya.net/ar/content/%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D9%88%D8%AD>

14- اتفاق سوتشي

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/9/18/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A5%D8%AF%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF%D9%87>

15- انهيار اتفاق سوتشي

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84->

<https://drive.google.com/file/d/19ZaCOEojldt8ARBbhUSqKG2mse4f1YAc/view?usp=drivesdk>

23-قراءة في واقع الشمال منسقا الاستجابة

<https://drive.google.com/file/d/19ZaCOEojldt8ARBbhUSqKG2mse4f1YAc/view?usp=drivesdk>

24-الواقع الخدمي منسقا الاستجابة

<https://drive.google.com/file/d/1Po97JZA32ulCqkF1OVMKC4uqQdJdm371/view?usp=drivesdk>

25-التهجير من اللغوة والقلمون وحدة تنسيق الدعم

<https://drive.google.com/file/d/1FwSzpd4ekEB-Zfw7tJBuuvBwzuvipkSM/view?usp=drivesdk>

26-حملات التهجير القسري، أعداد وإحصائيات، منسقا الدعم

<https://drive.google.com/file/d/1bTs9sqjrwBKTfPk7Cz7p2HNRYSycMWS-/view?usp=drivesdk>

27-انتهاكات حرس الحدود التركي

<http://www.syriahr.com/?p=31757>

28-التعليم في المخيمات

<https://www.google.com/url?sa=i&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjSqODFgZziAhUN16QKHeAUcf0QzPwBegQIARAB&url=https%3A%2F%2Fwww.alaraby.co.uk%2Fsociety%2Fcf0ef9d72-c99d-4cf1-aa2a-fc26ed0f3805&psig=AOvVaw1nmPs2Hs9CuzTs8hs8HVVX&ust=1557957352334202>

29-الاطواع الصحية في المخيمات - دراسة

<https://drive.google.com/file/d/1hNZ8EBzsvGisl0eVQ-LSNK3tJB6HmEoA/view?usp=drivesdk>

30-اعتصام امام السفارة الليبية

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/24/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86>

مظاهرات الحريقة

<https://www.france24.com/ar/20110218-syria-demonstrations-bashar-lassad-police>

31-نشطاء الثورة المعتقلين

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/5/27/%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%88%D9%86>

32-هكذا بدأت الثورة

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/5/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>

33-مقتل غياث مطر

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%AB_%D9%85%D8%B7%D8%B1

34-مقتل باسل خرطيبيل

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84_%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%84

35-مقتل فتن رجب

<https://geiroom.net/archives/143075>

36-مقتل ليلى شويكاني

<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2018/11/28/%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%88%D9%8A%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AA%D9%84%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF>

37-مقتل يحيى شرجي

<https://jisrtv.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%B4%D8%B1%D8%A8%D8%AC%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85/>

38-خطف رزان زيتونة

<https://g.co/kgs/sSxDaW>

39-توثيق الاعتقالات الشبكة السورية

<http://sn4hr.org/arabic/2018/12/31/%d9%85%d8%a7-%d9%84%d8%a7-%d9%8a%d9%82%d9%84-%d8%b9%d9%86-118829-%d8%b4%d8%ae%d8%b5%d8%a7%d9%8b-%d9%84%d8%a7-%d9%8a%d8%b2%d8%a7%d9%84%d9%88%d9%86-%d9%82%d9%8a%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b9%d8%aa/>